



تقدير موقف

الحراكُ الشَّبَابِيُّ الفِلَسْطِينِيُّ

نَحْوَ حَرَكَةٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ شَامِلَةٍ

الدكتور حسن أيوب*

مقدّم إلى ورشة عمل عقدت في مركز مسارات في البيرة

4 أيار/مايو 2013

* أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية بجامعة النجاح الوطنية - نابلس.

مقدمة

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية ظاهرة فريدة في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني تمثلت في التحركات الشبابية التي عمت مختلف مناطق تواجد الشعب الفلسطيني على أرض وطنه وخارجها. إن ما اصطلح على تسميته "الحراك الشبابي" الفلسطيني، وإن تفاوتت معدلات شدته وانتظامه وعناوينه في هذه المناطق، عكس تشابك وتداخل عاملين مهمين:

الأول. وجود حيز من الفراغ السياسي والتنظيمي الذي تركه تراجع الدور الكفاحي/النضالي والسياسي للتنظيمات الفلسطينية المنخرطة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) بعد اتفاقات أوسلو سنة 1993. إن هذا الفراغ، الذي استطاعت القوى الإسلامية الفلسطينية احتلال جزء مهم منه حتى العام 2007 (تاريخ الانقسام الفلسطيني الداخلي)، عاد ليتسع وتزداد أهمية تبعثه بعد هذا التاريخ.

الثاني. وهو مرتبط بالعامل الأول موضوعيا، فيتمثل في تداعيات تراجع دور م. ت. ف. السياسي، وانحسار مساحة الوظائف التي أدتها في خدمة القضايا الاجتماعية للشعب الفلسطيني والحفاظ على هويته الجمعية عبر بناها المؤسسية.

إن هذا التراجع كان مرتبطا ونتاجا عن نشوء السلطة الفلسطينية. لسنا هنا بصدد تحليل التعقيدات الناجمة عن هذا الإحلال السياسي والتنظيمي بقدر ملاحظة أن هذه الثنائية لم تترافق مع إنجاز مشروع التحرر الوطني، مما خلق تشوها في البنية الوظيفية لكلا الإطارين (السلطة والمنظمة)، وحدّ من قدرة كل منهما على النهوض بأعباء التعبير عن مطالب الشعب الفلسطيني الوطنية/السياسية والاجتماعية والحياتية.. في المناطق الفلسطينية المحتلة في العام 1967. لقد نتج عن إنشاء السلطة الفلسطينية واقع اجتماعي-اقتصادي فريد، تجلّى في تغير انعطافي في طبيعة القوى الاجتماعية الناشطة سياسيا استنادا لواقع جديد تبلورت في سياقه مطالب سياسية واجتماعية جديدة مرتبطة بوجود السلطة الفلسطينية، ليس أكثرها أهمية مطالب الديمقراطية، والمظالم الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وما يرتبط بها من مشكلات التوزيع.

في ظل هذا الواقع الجديد المتمثل في العجز البنيوي الذي تعاني منه السلطة الفلسطينية، والذي جاء مترافقا مع الانحسار الذي أشرنا إليه في قدرات ووظائف م.ت.ف.، وفي ظل عجز الأشكال التنظيمية القائمة على تشكيل بديل ذي اقتدار تمثيلي وسياسي وتنظيمي؛ طُرح على الفلسطينيين تحد صعب لإفراز أشكال تنظيمية جديدة قادرة على التعاطي مع هذا الواقع.

لقد تشكل الحراك الشبابي الفلسطيني في إطار هذه الشروط الموضوعية التي لا تبرر أهميته من حيث المبدأ فحسب، وإنما تصوغ مهماته والتحديات التي يجابهها. إن الظرف الموضوعي الذي انبثق في سياقه حراك الشباب الفلسطيني بأجندته الوطنية/السياسية والاجتماعية يقدم له الفرصة والحيز للتقدم تنظيميا ووظيفيا باعتباره قاطرة لحركة اجتماعية-سياسية ذات عمق وامتداد كبيرين. وبنفس الوقت يضع هذا الظرف قيودا وتحديات جسيمة تتطلب من هذا الحراك إتقان التعامل معها وتذليلها كما سنشير أدناه.

تتناول هذه الورقة في **القسم الأول** ظروف نشوء الحراك الشبابي الفلسطيني وسماته ومكوناته المختلفة، وهل يشكل حالة تنظيمية وبرنامجية ذات بناء تنظيمي متماسك أم تشكيلات يصعب تأطيرها في سياق تنظيمي أو برنامجي متسق؟. فيما تتناول الورقة في **القسم الثاني** أبرز الإنجازات التي حققتها هذا الحراك على المستويات الوطنية/السياسية، والبناء الديمقراطي الداخلي، والتأثيرات الديمقراطية للحراك على بيئة العمل السياسي الفلسطيني. وانطلاقا من تقييم مساهمات وإنجازات الحراك الشبابي، نحاول الوقوف في **القسم الثالث** على أهم التحديات والمشكلات الذاتية والموضوعية التي تجابهه، ومن ثم نقدم تصور أولي لإستراتيجية عمل تقوم على تأطير مفاهيمي للحركات الشبابية بوصفها بؤرة لتشكل حركة اجتماعية-سياسية شاملة.

قبل الدخول في هذه الورقة، ثمة ملاحظة منهجية وموضوعية ينبغي أخذها بعين الاعتبار، ألا وهي أن هذه الورقة تتناول واقع الحراك الشبابي الفلسطيني حتى بداية العام 2013. إن هذا التحديد يقصد منه التوضيح بأن حدود الورقة زمنيا هي حتى هذا التاريخ، الأمر الذي يعني بأن واقع وأنشطة الحراك بعده ليست في

نطاق المعالجة. إلى جانب ذلك، فإن التراجع الملموس والكبير في دور وفاعلية الحراك الشبابي في العام 2013 يقدم مؤشرا دالا على مصداقية ما سنذهب إليه في هذه الورقة من أن السمة الأساسية للحراك هي عدم الثبات والموسمية الناجمة إلى حد كبير عن غياب الإطار أو البنية التنظيمية للحراك.

لقد برزت بين أواخر العام 2012 وأوائل العام 2013 عدد من التجارب، مثل حركة "شباب بنحب البلد"، وحركة "ساند" التي ما لبثت أن توارت عن مسرح صناعة الحدث. ولعل التحركات الأبرز في هذا المجال كانت تجارب "باب الشمس" و"أحفاد يونس" ومثيلاتهم، التي شاركت فيها العديد من القوى الشبابية وما لبثت أن تراجعت.

أولا: حراك أم حراكات؟

هناك إجماع في الأوساط المتابعة للحراك الشبابي الفلسطيني على التأريخ لانطلاقه بالعودة إلى آذار 2011، فقد التقت جهود المنظمات الشبابية الفلسطينية في أكثر من موقع حول شعار "إنهاء الانقسام الفلسطيني" في هذا اليوم. إلا أن العناوين المتعددة تحت سقف ما بات يعرف بالحراك الشبابي تعكس وجود حالة الاختلاف حول منطلقات ومضمون الحراك بالرغم من الاتفاق الواسع على الأهداف¹. إن الانطباع السائد بوجود حراك لا ينبغي أن يخفي الواقع القائم بأن ثمة حضور (وإن تفاوتت قوته) لعدد من التجمعات الشبابية. إن هذا الواقع قد انعكس على القدرة التنظيمية للحراك الشبابي الفلسطيني كحالة اجتماعية-سياسية. من الجدير ملاحظة أن نسبة كبيرة من الشباب الفلسطيني لا تزال غائبة أو مغيبة عن نشاطات الحراك الشبابي رغم الفناعة السائدة في أوساط الشباب الفلسطيني على قدرته القيادية وإمكاناته لإحداث التغيير².

¹ أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام المتخصص بفئة الشباب الفلسطيني الذي نفذه معهد العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد"، أن 87% من الشباب لديهم الثقة بقدراتهم على قيادة الدولة الفلسطينية في المستقبل المنظور، معبرين بغالبية قدرها (52%) عن تأييدهم لحل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران عام 1967، في حين يعتقد 54% من الشباب بأن المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه الخاطئ. وفي نفس الوقت، فإن 72% من الشباب صرحوا بأنهم مستعدون للمشاركة في تظاهرات ضد الاحتلال الإسرائيلي.

² يظهر الاستطلاع أعلاه بأن 48% من الشباب الفلسطيني لم يشاركوا في أي عمل تطوعي.

يظهر استطلاع مركز أورد عام 2012 ملاحظتين مهمتين تشكلان مرتكزا للتأصيل التنظيمي للحراك الشبابي الفلسطيني باعتباره "حراكا" وليس "حركات": الأولى هي النسبة المتدنية لنسبة الشباب المشاركين بفاعلية في العمل السياسي من خلال هياكل تنظيمية قائمة (الأحزاب والفصائل) إذا ما قيست بالنسبة المرتفعة للذين يمارسون نشاطا سياسيا من دون تأطير. هذه الأرقام تشير إلى ضعف قدرة الحراك الشبابي على الوصول إلى أعداد أكبر من الشباب الفلسطيني ضمن إطار منظم. الملاحظة الثانية تتعلق بتراجع قدرة الأشكال القائمة على العمل السياسي على التعبئة والاستقطاب في أوساط الشباب.

يسجل استطلاع "أورد" ما يلي: "وصف 48% من المستطلعة آراءهم بأنهم ناشطون سياسيا، بينهم (15% ناشطون جدا، و33% ناشطون إلى حد ما). في حين، وصف 27% بأنهم غير ناشطين إطلاقا، وحوالي الربع قالوا بأنهم ليسوا ناشطين إلى حد ما. ويصرح 23% من الشباب بأنهم ناشطون في الأحزاب السياسية (6% ناشطون جدا، 17% ناشطون إلى حد ما). وصرح حوالي أقل من الثلث بأنهم ليسوا ناشطين إطلاقا، بينما صرح 45% بأنهم غير ناشطين إلى حد ما". إن هذه النتائج تعزز ما ذهبنا إليه من أن الحراك الشبابي الفلسطيني يراوح بين الفرصة البنيوية المتاحة أمامه والمتمثلة بالفراغ السياسي والتنظيمي، الذي تركته البنى القائمة بفعل عدم قدرتها على الوصول إلى جمهور عريض من الشباب الفلسطيني، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يترك الانطباع المتزايد بأن ثمة عدد من العناوين للحراك، أي اعتباره حركات، عنصرا يحول دون قدرة العمل الشبابي على تسجيل حضوره السياسي والتنظيمي المتميز والمختلف عن واقع الشذمة الفصائلي.

بالرغم من الأجندات المتقاطعة، وفي غالب الأحيان المتطابقة، لغالبية المجموعات الشبابية التي تعرف نفسها بالحراك الشبابي³، إلا أن الملاحظ هو وجود حالة من الانقسام الرأسي في مواقف وميول الشباب الفلسطيني في الشأن السياسي.

³مثلا، يشير الناشط الشبابي أنس البرغوثي (2012، عدد 90، مجلة الدراسات الفلسطينية) إلى معضلة صياغة الشعارات النازمة للحراك الشبابي الفلسطيني وما تعكسه من اختلاف حول عدد من القضايا السياسية المطروحة أمام الحراك مثل الانقسام الفلسطيني، وسؤال التسوية السياسية. في نفس الإطار يشير استطلاع مركز "أورد" (المرجع أعلاه) إلى انقسام الشباب الفلسطيني حول ذات الموضوعات. يدل الاستطلاع أن غالبية بسيطة من

إن هذا الانقسام هو انعكاس لحالة الاستقطاب الثنائي السائدة في المجتمع الفلسطيني، ويمكن تجاوزه عبر بروز تيار اجتماعي-سياسي وطني قادر على إضافة عنصر تنوع ذي مغزى يمتلك الاقتدار السياسي والتنظيمي. إن السعي لتأطير الحراك الشبابي الفلسطيني تنظيمياً وسياسياً على قاعدة التنوع ووحدة الهدف والأدوات هو مهمة مركزية هدفها الأول تحويل حركة الشباب الفلسطيني إلى حراك يمثل طليعة حركة اجتماعية أوسع، قادرة على سد الفراغ السياسي، وإعادة الاعتبار للسياسة باعتبارها (أي السياسة في الحالة الفلسطينية) أداة تمكين الشعب من القوة اللازمة لإنجاز مشروع التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي.

ثانياً: الواقع والإنجازات

ليس من الصعب ملاحظة العمل المتنوع والمثابر للحراك الشبابي الفلسطيني الذي جسده العديد من المجموعات الشبابية عبر سلسلة من الفعاليات منذ العام 2011. لقد غطت هذه الفعاليات العديد من العناوين ذات الصلة بالواقع الوطني/السياسي، الاجتماعي، والتنظيمي للشعب الفلسطيني وبمهام حركته الوطنية. لسنا هنا بصدد الرصد التفصيلي لهذه الفعاليات، فثمة العديد من المساهمات التي توثق لهذه الأنشطة عن قرب⁴.

إن مهمة هذه الورقة هي محاولة تأطير هذه الفعاليات تحت عناوين تشكل الأرضية لعملية صياغة إستراتيجية قائمة على ترتيب أولويات النضال والتنظيم المقبلة. ويمكن تلخيص هذه الواقع الناشئ عن الحراك الشبابي الفلسطيني وما يرتبط به من منجزات بالعناوين الرئيسية الآتية:

الشباب الفلسطيني أيدت مبدأ حل الدولتين والمقاومة اللاعنفية السلمية، بالتزامن مع تأييدهم بغالبية كبيرة لمبادرة التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، وصرح (52%) بأنهم يؤيدون حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967. في حين، يعارض 46% من الشباب هذا السيناريو. وأيد حوالي خمس المستطلعين العودة إلى المفاوضات دون أي شروط، بينما أيد 37% العودة إلى المفاوضات ضمن شروط محددة، أبرزها: تجميد البناء الاستيطاني، وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين: وإطلاق سراح الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية. ويرفض 39% من المستطلعين العودة إلى المفاوضات في هذا الوقت بأي شكل من الأشكال.

⁴ في هذا الشأن يمكن مراجعة: مشروع التواصل الفلسطيني 2011، أنس البرغوثي 2012، زيد الشعيبي وباسل الأعرج 2012

1- مطلب إعادة هيكلة منظومة العمل السياسي/الوطني الفلسطيني: لقد نجح حراك الشباب الفلسطيني بتحويل الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني إلى قضية رأي عام فلسطيني، عوضاً عن كونها مسألة نخبوية فصائلية مغلقة. إن تلازم حالة الانقسام مع عمليات القمع السياسي والانقراض على الحريات باسم الحفاظ على شرعية طرفي الانقسام أنتجت متلازمة مقابلة ترى في تجاوز الانقسام مطلباً مسبقاً لإطلاق طاقات الشباب الفلسطيني واستعادة السمة الديمقراطية للنضال الوطني الفلسطيني. ولعل شعارات الحراك الشبابي تظهر هذا الترابط ما بين الكفاح الوطني، والوحدة الوطنية، وديمقراطية منظومة العمل السياسي، والشرعية (الشرعية النضالية والديمقراطية). بهذا المعنى فإن الحراك الشبابي هو الوريث الحقيقي لأبرز سمات الانتفاضة الأولى كفعل جماعي شعبي وديمقراطي أفرز قيادته الشرعية في خضم الفعل الكفاحي.

2- إعادة الاعتبار لمفهوم الكفاح militancy والعمل المباشر: تعكس أنشطة الحراك الشبابي وعياً أصيلاً لضرورات إعادة صياغة علاقة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي والطبيعة العنصرية لدولة الاحتلال باعتبارها علاقة صراع وليست علاقة تفاهم. إن الإحساس الزائف "بالطبيعية" السائدة في الأوساط الفلسطينية إزاء واقع الاحتلال والتفرقة العنصرية قد أنشأ حالة من الوعي الزائف لطبيعة الصراع. لقد أسهمت السنوات القليلة الماضية بخلق بنية علاقات مشوهة مع دولة الاحتلال عنوانها الأبرز هو تراجع الفعل الكفاحي الجماعي للفلسطينيين، الأمر الذي حول الاحتلال إلى مهمة سهلة ووضع إسرائيل في حالة هجوم شامل على الوجود الفلسطيني. يقدم الحراك الشبابي الفلسطيني نموذجاً هو نواة لاستعادة المبادرة الكفاحية التي تصوب علاقات الصراع من خلال الفعل المباشر: مسيرات يوم الأرض، التظاهر على نقاط التماس في الضفة وغزة وعلى بوابات سجون الاحتلال، المواجهات المنظمة ضد المشاريع الاستيطانية والجدار الفاصل...إلخ.

إن هذه المقاربة الجذرية للصراع ليس من شأنها فحسب تجاوز ثقافة "حزب الكنبة"، كما عبر عنها الشعبي والأعرج (2012)، بل إعادة تقديم واستلهاهم ثقافة الكفاح الوطني. إن حركة المقاومة الشعبية في بلعين، نعلين، كفر قدوم، النبي صالح، وغيرها من المواقع هي أحد أبرز التعبيرات عن هذا البعد. في هذا السياق، فإن تجربة الحراك الشبابي في الاعتراض على استمرار المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية (مهما كانت

الأسماء التي تطلق عليها)، وتعريفها والاعتراض على سياسات "العون" والتمويل باعتبارها آليات للتحكم السياسي وتدجين الإرادة الفلسطينية تأتي في ذات الإطار.

3- الديمقراطية والعدالة الاجتماعية: يلعب الحراك الشبابي دور الصوت العالي، حيث بحت أصوات الاعتراض السياسي على السياسات الفردية والتفرد بالقرار السياسي الفلسطيني من قبل طرفي الهيمنة على هذا القرار "فتح" و"حماس". إن أبرز مظاهر هذا الدور هو النشاط البارز للقوى الشبابية ضد الاعتقالات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء، والمطالبة المتكررة لتحويل شعار "إنهاء الانقسام" إلى شعار فاعل من خلال ربطه بمطلب الانتخابات التشريعية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني (أنظر المراجع في هذه الورقة). ومن الملفت في هذا الصدد هو ذلك التقاطع بين مطلب الديمقراطية وبين مطالب العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص. ففي الوقت الذي يطالب فيه الحراك الشبابي بتمكين الشباب من المشاركة السياسية الفاعلة فإنه يطالب كذلك بفرص العمل ومحاربة الفساد وتطوير النظام التعليمي وزيادة فرص التعلم⁵. إن هذا التقاطع هو مؤشر ذو دلالة بالغة على عملية التهميش المركب للشباب الفلسطيني، الأمر الذي يزيد من الإمكانية الموضوعية للحراك الشبابي ليكون نواة لحراك اجتماعي-سياسي قادر على تجاوز الاختلالات البنوية في منظومة العمل السياسي الفلسطيني ومهامه الوطنية التحررية.

⁵ في هذا الإطار، بحسب استطلاع "أوراد" المشار إليه آنفاً، تنوعت أولويات الشباب الفلسطيني من حيث الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبطالة والفساد والتعليم والحريات الشخصية، فقد اعتبر 78% من المستطلعين الشباب بأن قضية محاربة الفساد في المؤسسات العامة (مهمة جداً) بالنسبة إليهم، و18% قالوا بأنها قضية (مهمة). واعتبر 76% بأن قضية الحفاظ على الحريات الشخصية (مهمة جداً)، و20% قالوا بأنها قضية (مهمة). وصرح 72% بأن قضية البطالة (مهمة جداً)، و13% صرحوا بأنها قضية (مهمة)، واعتبر 63% بأن قضية تغطية تكاليف التعليم (مهمة جداً)، واعتبرها 13% بأنها قضية (مهمة). ويعتقد 60% بأن قضية عدم الاستقرار الاجتماعي والنفسى (مهمة جداً)، و25% قالوا بأنها قضية (مهمة). واعتبر 55% بأن قضية التعامل مع حالة الملل في ظل غياب النشاطات الترفيهية (مهمة جداً)، و23% اعتبروها قضية (مهمة). واعتبر 48% بأن قضية تغطية تكاليف الزواج بما في ذلك تجهيز المنزل (مهمة جداً)، و21% اعتبروها (مهمة).

بالمحصلة، فإن الحراك الشبابي يمثل حالة متميزة مما يعرف بسياسات الاعتراض **contentious** **politics** والفعل الكفاحي لها وخصوصيتها وحدودها، وكذلك تحدياتها، كما سيأتي في الجزء التالي. إن العمل الجلي الذي أسهمت فيه حركة الشباب حتى اليوم بقدر ما يعكس الإدراك الجدي للتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني على مختلف المستويات، فإنه يؤشر على حقيقتين متداخلتين: أولاً، غياب الآلية التنظيمية القادرة على تحويل الحراك إلى حالة عامة وتعبوية (البعد الذاتي)، وثانياً، تعذر صياغة إستراتيجية وطنية/سياسية تعطي للحراك الإحساس الغائب بوحدة الغاية، وهذا هو البعد الموضوعي المتعلق بطبيعة الصراع الوطني الفلسطيني وتحدياته.

ثالثاً: المشكلات والتحديات

لا يكفي النظر بتفاؤل إلى أن الشباب الفلسطيني هو المركب الأكثر حضوراً وفاعلية تاريخياً في العمل الوطني، وبخاصة في إطار الحركة الطلابية. لقد كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (والى حد ما الثانية) هي التجسيد الأبرز لهذه الحقيقة. إلا أن المشاركة الشبابية الفاعلة في إطار الحركة الوطنية -تاريخياً أيضاً- كانت مشاركة مؤطرة في بنية سياسية تنظيمية تختلف نوعياً عن هذه السائدة في واقعنا الحالي، الذي يسعى فيه الحراك الشبابي للتمايز باعتباره شكلاً تنظيمياً مغايراً. ثمة فرق جوهري بين المرحلتين من ناحية المد الوطني الفلسطيني وحالة المواجهة مع الاحتلال.

إن التجربة التاريخية، بهذا المعنى، تقدم لنا القليل للإفادة منه على صعيد عملية الحشد والتنظيم الشبابي في الواقع الفلسطيني الراهن. فعلى حد تعبير عدد من القيادات في الحراك الشبابي، فإن واقع اليوم تعتوره العديد من الاختلالات البنوية التي تحتاج إلى إعادة صياغة: "وثمة خطوة أساسية لاستعادة الأمل تتمثل في كسر احتكار الفصائل للسياسة، ودمقرطة القرار السياسي، لأن جميع الأحزاب بدأت تتآكل الآن وتفقد شرعيتها." هذا ما نبه إليه فادي قرعان، أحد أبرز قيادات الحراك.

إلا أن هذا الأمل يصطدم بتحديات يمكن تصنيفها تحت عنوانين رئيسيين: تحديات ذاتية لها صلة بواقع الحراك الشبابي كشكل مغاير وإبداعي للتنظيم السياسي-الاجتماعي، وتحديات موضوعية نابعة من بنية منظومة العمل السياسي الفلسطيني.

* **على صعيد التحدي الذاتي:** إن الاعتداد بالدور الريادي للشباب الفلسطيني لا يلغي حقيقة إجماع غالبية الشباب عن المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والشأن العام. هذا ما تبينه الاستطلاعات (من ضمنها المشار إليها في هذه الورقة). إن هذا التحدي يتحول إلى مشكلة مركبة بحكم القراءة غير الدقيقة التي تقارن ما بين دور الشباب في الانتفاضتين الفلسطينيتين. إن مقالة "حزب الكنبة" (الشعبي والأعرج 2012) -وعلى منوالها عديد الكتابات الشبابية- تزد إجماع الشباب إلى عدم توفر شعار الناظم للعمل. إن الشعار، على أهميته، إنما هو صياغة تعبوية لإحساس جماعي بوحدة الهدف وتماسك الأجندة الإستراتيجية والأهداف المرئية. وبهذا المعنى فقد تميزت الانتفاضة الأولى بالوضوح الشديد للغاية والأهداف. والأكثر أهمية هو البنية الديمقراطية لهياكل الانتفاضة الأولى (القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية) التي أفرزتها العلاقة الكفاحية والصدام مع الاحتلال. إن بروز قيادة جديدة ليس مسألة طوعية بقدر ما هو عملية إفرار منبثقة من حالة الاشتباك السياسي على مستوى المجتمع الفلسطيني كله مع الاحتلال.

يبرز في هذا المجال ملاحظة بأن الحراك لم يتمكن حتى الآن من امتلاك زمام المبادرة، إذ اقتصرت فعاليات الحراك على الرد على واقع قصير الأمد وليس على **صياغة** إستراتيجية تحرك مدروس ويتسم بالتواصل. يمكن رد ذلك جزئياً إلى التنوع الكبير واليومي بالقضايا المطروحة أمام الحراك التي تحتاج إلى المتابعة الحثيثة. لقد انتقلت الحركة الوطنية الفلسطينية برمتها إلى موقع ردة الفعل ومحاولة الاستجابة لعدد يكاد يكون غير متناهٍ من القضايا التي يخلقها الاحتلال ودولته، إلى جانب الوقائع الجديدة في العالم العربي؛ الأمر الذي ينذر بغياب القضية المركزية في الصراع بما هي قضية صراع وطني تحرري. وفي نفس الوقت، فإن ضعف

وتفكك الحراك يحول دون قدرته على امتلاك زمام المبادرة وطرح برنامج يتسم بالشمولية، وليس أدل على ذلك من تركيز الحراك على المهام الآتية أو تصور أن المشكلة تكمن في الشعارات.

كما يشير عدد من القيادات الشبابية (حازم أبو هلال، زيد الشعبي 2011)، فإن الشعارات الفضفاضة والغامضة للحراك الشبابي الفلسطيني هي أبرز معوقات صياغة إستراتيجية ناجحة للحراك. بقدر ما تكمن أسباب هذا الغموض الشعاراتي في تشعب وتعقد المهمات -كما نلاحظ أدناه- فإن لها سببا ذاتيا ذا صلة وثيقة بالطبيعة التنظيمية الرخوة، إن لم نقل المفككة للحراك والنظر إليه كحركات.

إن الانقسام السياسي في المجتمع الفلسطيني الذي يمتد للشباب وحراكم حول التسوية السياسية، والمفاوضات، وأسباب الانقسام، وغيرها من المسائل السياسية⁶ هو أحد أهم العوامل الموضوعية في هذا الصدد، ولكن ضعف وتفكك البنية التنظيمية للحراك يبقى هو التحدي الأكثر جدية على هذا الصعيد. إن الحراك الشبابي هو استجابة منطقية لحالة الفراغ والتفريغ السياسي للمجتمع الفلسطيني، والبنية التنظيمية بهذا المعنى هي وعاء تنظيمي، إلا أن قدرتها على التعبئة والحشد لتغيير الواقع دونها الضعف التنظيمي. يضاف إلى ذلك أن تقنيات الاتصال الحديثة تلعب دورا ذا حدين في البناء التنظيمي والتعبئة: إن الانطباع المغلوط بأن وسائط التواصل الاجتماعي كانت حاسمة في ثورات الوطن العربي خلق حالة من الإركان إلى هذه الوسائط باعتبارها عاملا مستقلا، في حين أنها عامل مساعد إن توفرت الشروط البنوية اللازمة لإطلاق عمليات التغيير. علاوة على زيادة منسوب هلامية التنظيم، فإن وسائط الاتصال الاجتماعي باتت عنصرا يساهم في تدمير الحراك وتعدد عناوينه وخلق حالة من الارتباك في الاستجابة الشبابية له.

* على صعيد التحديات الموضوعية: إن مظاهر الضعف الذاتي تقف عائقا أمام الفرصة السياسية المتاحة أمام الحراك الشبابي، من جهة، وتحد من قدرته على التغلب على المعوقات الموضوعية التي تعترض سبيل تحوله إلى تيار سياسي-اجتماعي شامل. إن نجاح الحراك الشبابي في مسعاه لملء الفراغ الناجم عن التراجع

⁶ انظر استطلاع "أوراد" المشار إليه أعلاه.

الملحوظ في قدرة البنى السياسية القائمة -كما أسلفنا- وحالة الانغلاق السياسي على خيارات وطنية/سياسية ثبت عقمها، وهذين العاملين يمثلان الفرصة السياسية الموضوعية المتاحة أمام الحراك، وهو رهن بقدرته على تطوير هذه الفرصة. إلا أن ثمة عدد من المعوقات والتحديات الموضوعية هنا:

1- تنوع وتركيب المهمات التي يتبناها الحراك باعتبارها أجندته ومبرر وجوده. بالرغم من وجود غاية وطنية سياسية شاملة، ويأخذ هذا التركيب بعدين: أفقي يتعلق بتشعب مساحات الهموم الاجتماعية، والسياسية، والمطلبية للتجمعات الفلسطينية المنتشرة جغرافيا في حيزات تتباين معطياتها السياسية والقانونية والمعيشية (في الوطن، بين أجزاء الوطن المقسم، بين الوطن والشتات، وبين ساحات الشتات).

إن مهمات التصدي للاحتلال بكل تعبيراته تحتل الأولوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الاشتباك مع العنصرية المتصاعدة في فلسطين المحتلة عام 1948 يشكل محور الفعل السياسي في أوساط الفلسطينيين هناك، في ذات الوقت الذي يقع على كاهل الحراك في قطاع غزة التعاطي مع واقع الحصار والعدوان الإسرائيلي العسكري. من جهته فإن الحراك في الأقطار العربية المجاورة عليه التصدي لتراجع دور مؤسسات م.ت.ف. والقيود والاعتبارات القانونية والسياسية للدولة المضيفة... وهكذا. إن صياغة إستراتيجية وأهداف جامعة في ظل هذا الواقع تصبح تحديا لا يسهل التعامل معه ويحتاج إلى قوة دافعة قادرة على تجميع الشباب الفلسطيني حول غاية نهائية.

2- هيمنة البنى السياسية القائمة على الحيز السياسي العام وعلى المجال التنظيمي الهيكلي للحركة الوطنية بشقيها "الوطني والإسلامي". إن التناقض الظاهر بين التراجع الملموس للفصائل والأحزاب وبين قدرتها على المحافظة على هيمنتها السياسية يجد تفسيره في حالة المراوحة السياسية للمشروع الوطني التحرري وركود أو تراجع مساحة الفعل الكفاحي المصاحب له. تفتقد البنى السياسية المهيمنة إلى عنصر فاعلية الشباب، ليس أدل على ذلك من ما تؤكد كل استطلاعات الرأي في أوساط الشباب. إن هذه المعادلة تلخصها كلمات أحد قيادات الحراك الشبابي: "...فإن الشباب كانوا هم وقود وجنود جميع المراحل النضالية، وصولا إلى المرحلة الحالية التي تتسم إما بالإقصاء، وإما بالعزوف عن المشاركة في الحياة السياسية". (زيد الشعيبي وباسل

الأعرج 2012). إن دفاع هذه القوى عن مواردها ومكتسباتها في ظل الحالة الراهنة تضعنا في خطوة إلى الوراء مقارنة بالعمل المباشر والكفاحي للحراك الشبابي. وينتج عن ذلك المشاركة الفصائلية المترددة في فعاليات الحراك التي يرى قادة الحراك بأنها تأتي على خلفية محاولة الاحتواء والهيمنة، أو الإقصاء (أنظر محمود البريار، حازم أبو هلال، وزيد الشعبي 2011).

إن التداخل الموضوعي بين الحراك باعتباره شكلا جديدا من العمل الوطني/السياسي والاجتماعي وبين البنى القائمة قد أسهم في بروز بعض مظاهر الفئوية الحزبية في إطار الحراك، مما يتناقض مع السمة الأساسية له. إن الملاحظة الجديرة بالمعالجة في هذا الشأن هي أن السقف السياسي للحراك الشبابي يبدو أعلى بكثير من السقف السياسي للبنى القائمة؛ كون الأخيرة مرتبطة عضويا بمنظومة علاقات تجد مبرر وجودها الراهن في استمرار الوضع القائم وإعادة إنتاجه عبر تنويعات غير جوهرية، بينما يجد الحراك مبرر وجوده وشرعية مسعاه تحديدا في تغيير الوضع القائم.

3- تناقض الحيز والجغرافيا: إن الانتشار الجغرافي لتجمعات الشعب الفلسطيني يشكل تحديا بنويويا اليوم كما كان منذ النكبة الفلسطينية في العام 1948، إلا أن هذا العامل المعيق يمكن أن يتحول إلى ميزة من حيث أنه يوسع حيز التأثير ويعين على تنويع أساليب العمل، بشرط وجود إستراتيجية وروابط تنظيمية تحول هذا التنوع إلى تيار موجه. ويرتبط بذلك، أن الحيز المتاح أمام الحراك في الساحة الرئيسية للمواجهة مع إسرائيل في فلسطين هو حيز يضيق بفعل هيمنة دولة الاحتلال على الحيز الحيوي للزمن وللعمل الفلسطيني المبادر. إن هذه الهيمنة إذا ما أضيفت إلى ضيق المساحة التنظيمية المتاحة أمام الحراك في ظل سيطرة البنى السياسية الفلسطينية القائمة يعدان تحديا يصعب تذليله.

رابعا: أسس لرؤية إستراتيجية

إن الرؤية الإستراتيجية لتطوير الحراك الشبابي الفلسطيني ليشكل نواة لحركة اجتماعية-سياسية فلسطينية شاملة ينبغي لها أن تأخذ بعين الاعتبار العناصر الآتية: اكتساب الحراك الشرعية السياسية والاجتماعية

وتعزيزها بالأداء؛ وهذا يتطلب عملية تحشيد متراكمة؛ وإدراك الواقع والمهمات؛ والوقوف على الموارد والإمكانات المتاحة.

تستند الرؤية الإستراتيجية المقترحة في هذه الورقة على التأصيل النظري للحراك الشبابي كظاهرة سياسية اجتماعية يمكن فهمها وتحليلها في إطار مفهومين: الأول، هو الحركات الاجتماعية، والثاني، هو سياسات الاعتراض (الاحتجاج) contentious politics، وكلاهما يمكن من التعامل مع العناصر آنفة الذكر كنسق تنظيمي متماسك. تسعى هذه المقاربة إلى فهم طبيعة القوى المكونة للحراك وهوياتها السياسية المتشكلة في ظل الفرصة السياسية المبينة أعلاه، أي فهم أسباب نشوء الحراك عبر تفكيكه إلى مكوناته، ومن ثم إعادة بناء هذه الأسباب لتفسير كيف وصل الحراك إلى واقعه الراهن، وهذا ما ذهبنا إليه أعلاه، وأخيرا بناء تصور إستراتيجي يستند إلى هذه المنهجية. سنتناول أولا وباقتضاب المداخل النظرية، وننتقل تاليا إلى محججات الإستراتيجية.

تدلنا النظرية بأن الحركات الاجتماعية تتشكل وتتحدد طرق عملها تبعا للموارد الاقتصادية، والسياسية، والتنظيمية، وأهمها القدرة على الاتصال باعتبار أن السمة الأساسية للحركة الاجتماعية هي سعيها للتأثير السياسي. إن نشوء هذه الحركات ينبع من الواقع الاجتماعي والسياسي الذي ينطوي على مصادر الاحتجاج؛ إلا أن وجود مصادر الاحتجاج هو شرط غير كاف، رغم ضرورته، لتشكل حركة اجتماعية، فعملية التحشيد وتعبئة الموارد سعيا للتغيير هما الأساس التنظيمي لتحويل الاحتجاج إلى حركة سياسية مؤثرة.

إن العوامل البنوية (كالتى أشرنا إليها أعلاه) إضافة إلى العوامل الآتية التي تعجل في تكوين الحركة الاجتماعية مثل التي تتوفر في الواقع الفلسطيني (المستجدات اليومية في تطور الصراع والتطورات في المنظومة السياسية الفلسطينية ذاتها) تتحول إلى عملية اعتراض واحتجاج جماعي عبر التنظيم والحشد الذي يجعل من الحركة لاعبا سياسيا في إطار مفهوم سياسات الاحتجاج.

تعرف "سياسات الاحتجاج" بأنها مطالب لمجموعات اجتماعية منظمة تستخدم أشكال الفعل الجماعي لتحقيق مطالبها استنادا إلى تحالفات تستغل بنية الفرص السياسية المتاحة أمامها، وتقوم سياسات الاحتجاج على: الاحتجاج (أي الاعتراض على السلطة المنتفذة)؛ والأداء (أي الفعل الجماعي المنظم)؛ والسياسة (أي أن المطالب هي من طبيعة سياسية وتقوم به عناصر ذات هويات سياسية تدخل في صراع سياسي مع منظومة السيطرة السياسية مصدر الاحتجاج). ويساعدنا مفهوم "سياسات الاعتراض" في تحديد عوامل الحشد من خلال فهم الآليات التي بمقتضاها تتبلور الحركة الاجتماعية وهي: تعريف المجموعات التي أصبحت فاعلة سياسيا في إطار الحركة، وكيف تعمل هذه المجموعات على رسم تخومها التنظيمية وتبلور شخصيتها السياسية بالعلاقة مع غيرها من البنى السياسية القائمة؟، وتحديد مقدار الاعتراف (الشرعية) الذي ستحظى به الحركة من خارجها (إي من إطارها الاجتماعي الأشمل)، وأخيرا تكوين هوية سياسية جمعية جديدة للحركة من خلال تنسيق مكوناتها.

1- إدراك الواقع والمهمات: إن مدى إدراك الحراك الشبابي الفلسطيني لواقعه ومهامه هو المقدمة الأولى لتحوله إلى فعل جماعي منظم ومؤثر، يمكن أن يشكل القوة الدافعة لحراك اجتماعي شامل. وبهذا المعنى، يتحتم على الحراك الشبابي رؤية البعد الحركي الاجتماعي في أهدافه وغاياته، أي شمولية الفعل المنظم للارتقاء بالحراك من حيث قدرته على تجسيد حالة يتماهى معها غالبية الشباب الفلسطيني. تظهر الوثائق توفر درجة متقدمة من الإدراك الشبابي لطبيعة التحديات الوطنية/السياسية والاجتماعية والنقابية التي تواجه الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده والشباب بشكل خاص. إلا أن طرح أجندات كبرى تتعدى قدرة الحراك الشبابي في المرحلة الراهنة من تطور الحراك قد يكون له انعكاسات محبطة. وهذا يتطلب أولا تحديد الأولويات: مواجهة الاحتلال أم إنهاء الانقسام، المهمات الاقتصادية- الاجتماعية أم السياسية/الوطنية. وهذه المهمة تتسم بالتعقيد وتتطلب فتح حوار شامل حول المهام الآتية، وتلك بعيدة المدى مع ممثلي الشباب الفلسطيني في كل أماكن تواجده. إن طرح برنامج وشعارات تعالج المسألة الوطنية من زاوية إستراتيجية بات مطلبا ملحا حتى يتمكن الحراك الشبابي من تقديم نفسه طليعة لحركة اجتماعية قادرة على تغيير المسار الحالي للحركة الوطنية الفلسطينية.

2- رصد مصادر القوة والموارد المتاحة: يتوفر للحراك الشبابي الفلسطيني العديد من مصادر القوة والموارد المتاحة التي تشكل روافد تمنح للحراك البيئة الكفاحية المواتية والعمق الجماهيري الذي يحقق له الشرعية ويكسبه قدرة كبيرة على الحشد والتعبئة ومن ثم تعزيز شرعيته.

- ثورات أم انتفاضات الشباب في العالم العربي: إن الإنجازات التاريخية التي تحققت للحراك الشبابي العربي في الأعوام الثلاثة الماضية، من خلال المبادرة إلى والإسهام الفعال في التغيير السياسي الحاصل في أقطار الثورات العربية؛ قدمت نموذجا ملهما للشباب الفلسطيني من حيث الفاعلية التنظيمية للتحرك الجماعي الذي مهد للثورات، ولاحقا للفعل المباشر الذي كان حاسما في التغيير السياسي. بالرغم من وجود عدد من المنظمات الشبابية في كل بلد عربي إلا أن تتابع الأحداث بين أهمية التنظيم العنكبوتي والتوافق على الهدف. ما من شك بأن شعور التمكين وسياسات الاشتباك مع النظام أعادت المعنى الحقيقي للسياسة وتركت بصماتها على الشباب الفلسطيني. إن الدرس الأكثر أهمية هو أن قدرة أي شكل جديد للتنظيم السياسي الاشتباكي على التأثير تعتمد على مقدار تحديه للأمر الواقع بهدف الإطاحة به، وعلى امتلاك الأدوات التنظيمية المناسبة والمرنة للحشد.

- الفراغ السياسي في أوساط الشباب: أشرنا في هذه الورقة إلى هذه الملاحظة المهمة التي يشكل جوهرها فرصة متاحة، لكنها مشروطة للحراك الشبابي الفلسطيني. إن حقيقة تراجع قدرة البنى التنظيمية السياسية القائمة على استيعاب قطاعات واسعة من الشباب الفلسطيني لن تتحول إلى مورد متاح للحراك إلا بشرط تقديم إطار تنظيمي قائم على الاستدخال لا على الإقصاء، وبمكته تبني برنامج ورفع شعارات قادرة على تشكيل رافعة تنظيمية شاملة بالمعنيين السياسي والاجتماعي.

- وجود إرث تنظيمي متميز للحركة الطلابية والشبابية الفلسطينية: كما نلاحظ من كتابات العديد من قادة الحراك، فإن دور الشباب الفلسطيني في النضال الوطني وقيادة التحرك الشعبي ضد الاحتلال لا يمكن تجاهله، على الرغم من تراجع هذا الدور في العقدين الأخيرين لأسباب عديدة؛ تُظهر المتابعة المتأنية بأن وجود قوى سياسية وتنظيمية جادة وجاذبة يمكنها أن تعيد لهذا الدور مكانته. إن الإرث التنظيمي والنضالي للحركتين الطلابية والشبابية يشكل موردا مهما للحراك الشبابي للبناء عليه والإفادة من تجاربه.

-الإعلام الداعم ووسائل التواصل الاجتماعي: تبدي وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية اهتماما استثنائيا بفعاليات وأنشطة الحركات الشبابية في العالم العربي، وتأثيراتها على الشباب الفلسطيني. إن هذا الاهتمام يعود إلى المضامين الديمقراطية وطاقة التغيير التي يحملها الحراك؛ الأمر الذي يمكن - ومن المتاح - استثماره لحشد الطاقات. وما يزيد من أهمية هذا المورد توفر وسائط التواصل الاجتماعي الحديثة. فمن وجهة نظر بعض المحللين، لعبت هذه الوسائط دورا حاسما في تمكين القوى الشبابية من تنظيم وتوجيه حركاتها التي ساهمت بقوة في التغيير السياسي في العالم العربي. إلا أنه لا ينبغي لنا المغالاة في دور هذه الوسائط، فهي أدوات لها دورها الفعال إذا ما توفرت عوامل النهوض الذاتي والموضوعي. وتبقى الوسائط التقليدية (إن جاز التعبير)، أي الاتصال المباشر والتنظيم الفعال هي الأساس الذي يصوغ أشكال العمل.

2- إمكانيات الحشد التراكمي عبر وضع آلية لتشكيل هوية جمعية للحراك: يفتقد الحراك الشبابي حتى

الآن لهوية جامعة تشكل الأساس التنظيمي وسند الشرعية السياسية والجماهيرية. إن تذبذب العمل وتباين وتأثره ولحاقه بالحدث، عوضا عن المبادرة على أساس برنامجي؛ يجعل من الحراك ظاهرة غير مستقرة، ويظهره كجهد محض احتجاجي وليس كمشروع يراكم عناصر النهوض بثبات. إذا ما لم يجر توحيد وحشد الطاقات على هذا الأساس سيظل الحراك بلا هوية. وهذا يتطلب أولا إطلاق حوار شامل ومنظم بين كل قوى الحراك حول إستراتيجية وطنية وسياسية واجتماعية شاملة، والاستناد عليها للبدء بصياغة تنظيمية للحراك تأخذ بعين الاعتبار ما يلي: إعادة بناء الاتحادات والمنظمات الشبابية الفلسطينية (طلابية، شبابية، رياضية، فنية، وثقافية) على أساس قطاعي وجغرافي؛ تشكيل هيئات شبابية تنسيقية لكل قطاع في كل تجمع جغرافي تفرز هيئات قيادية؛ تشكيل مجلس استشاري وهيئة تنفيذية من التقاء الهيئات القيادية لكل تجمع جغرافي.

4- تعزيز الشرعية: عانت معظم (إن لم نقل كل) البنى السياسية والتنظيمية الفلسطينية من نقص في ديمقراطية بنائها الداخلي وعلاقتها بالمنظمات الجماهيرية التي شكلتها. إن الحراك الشبابي الفلسطيني هو في المقام الأول ظاهرة لصيقة بالديمقراطية من انحيازه ورؤيته لمهامه، وهو ما يكسبه شرعية الوجود في

المقام الأول. إلا أن هذه الشرعية لن تتعزز إلا من خلال ديمقراطية البناء التنظيمي الداخلي للحراك انسجاماً مع المهمات والتحديات المطروحة أمامه.

لن يصبح واضحاً للعيان هذا البعد الديموقراطي إلا عبر انتخاب هيئات الحراك على كل المستويات. إن هذه المهمة تتطلب توسيع قاعدة المشاركة والانفتاح بين مكونات الحراك على الأسس التي اقترحناها أعلاه؛ حتى تكون المخرجات التنظيمية شاملة، وديمقراطية، وشرعية، وفعالة. هذه المكونات لن تكون موضع اختبار ما دام الحراك عبارة عن حركات يعيش كل منها في حيزه التنظيمي الخاص، بعيداً عن تحدي الشرعية الديمقراطية المصاحب لتشكيل تنظيم شبابي فلسطيني جامع يشكل نموذجاً لحركة اجتماعية عصرية تنهض بالقضية الوطنية الفلسطينية.

الدكتور حسن أيوب

أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

البريد الإلكتروني: hasan.ayoub@najah.edu

جوال: 0595-519901